من الواقع الاقتصادي

سعر الصرف

عباس الغالبي

يعد سعر صرف الدينار العراقي احد إشارات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومن خلال متابعتنا لحركة هذه الاشارة في السياسة النقدية نرى ان تحسنا طرأ على سعرصرف الدينار العراقي وبنسبة ٤٠٪ في قيمته منذ عام ٢٠٠٤ كما ان ذلك أحدث نموا في الاحتياطات النقدية الدولية للبنك المركزي بالعملة الاجنبية بحيث اصبحت الان نحو ٢٧ ترليون دينار فضلا عن استعادة الثقة نوعا ما بالعملة المحلية وجعلها جاذبة اكثر مما هي طاردة والابتعاد عن مايسمى بالاخفاقات التضخمية التي قد تنجم عن تدهور سعر صرف الدينار ، وهذا ماكان سائدا خلال السنوات الثلاثة السابقة من خلال محاولة البنك المركزي لخلق استقرارية في سعر الصرف لمسها المواطن عن كثب وهذا هو واقع الحال وكل من يتحدث بخلافه فانه يجافي الحقيقة ذلك ان السوق النقدية المستقرة والقوة الجاذبة للدينار العراقي كعملة وطنية قوية تمثل الاداة الافضل في الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الانسب للتصدي الى ظاهرة التوقعات التضخمية ومن الطبيعي فان المزاد اليومي لبيع العملة الاجنبية في البنك المركزي يمثل سوق الصرف المركزي المعتمد والممول لحركة التجارة والملبي لاحتياجات السوق من العملة والمحور الذي يبني الاحتياطي النقدي الاجنبي القوة الساندة للعملة المحلية في الخارج ولذا وكما نوهنا في مقالنا السابق عن ماهية الاحتياطي النقدي ان محاولة المساس به خارج غايات التوازن النقدي يمكن ان يخلف نتائج سلبية تفقد السياسة النقدية مهمة الدفاع عن قوة واستقرارية العملة الوطنية وفي خضم حركة السياسة النقدية من خلال اشارة سعر الصرف برزت خلال الايام القليلة الماضية تصريحات برلمانية واخرى حكومية بعضها تنتقد سياسة البنك المركزي النقدية برمتها دون الخوض في التفاصيل مكتفية بوصفها انكماشية في ظل تطلع حكومي لاستثمار كبير وتصريحات اخرى تطالب استخدام الاحتياطي النقدي لتلبية التخفيض الحاصل في الموازنة بسبب انخفاض اسعار النفط وتعويض العجز الحاصل فيها لكن التصريح الاكثر إثارة للجدل والذي خلف ردود افعال مختلفة هو وصف احد المسؤولين سعر صرف الدينار العراقي في المزاد وهمية وان المزاد هو مرتع لتهريب الاموال الى الخارج بحسب قول هذا المسؤول ونحن ليس بصدد الدفاع عن سياسة البنك المركزي لكننا نتحدث كما أشرنا آنفا بواقع الحال الذي يؤكد مدى مساهمة المزاد اليومي للعملة في خلق استقرارية في سعر الصرف وارتفاعه امام العملات الاجنبية ولاسيما الدولار الامريكي حيث لمسنا ارتفاع سعر صرفه من ١١٤٨ دينارا للدولار الواحد عام ٢٠٠٤ الى ١١١٧ دينارا خلال التسعة اشهر الماضية فضلا عن النمو الحاصل في الاحتياطي النقدي الاجنبي والذي يعد كما قلنا سابقا انه مصدر قوة وسند حقيقي للعملة المحلية في التعاملات الخارجية وهذان دليلان على مدى اهمية المزاد اليومي في الحفاظ على سعر الصرف وهذه حقائق لايمكن نكرانها بضوء التحليل العلمي والواقعي لمجريات الامور كمانراها في الصحافة المتخصصة.

> نحن ليس بصدد الدفاع عن سياسة البنك المركزي لكننا نتحدث كما أشرنا آنفا بواقع الحال الذي يؤكد مدى مساهمة المزاد اليومي للعملة في خلق استقرارية في سعر الصرف وارتفاعه امام العملات الاجنبية ولاسيما الدولار الامريكي

تراجع سعر صرف الدينار بنسبة ٥٪

ومستشار البنك يعزوه الى اجراءات احترازية ويتوقع عودته الى سابق عهده

بغداد / كتب المحرر الاقتصادي

ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي تجاه تراجع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة ٥٪ خلال الثلاثة ايام الماضية بعد ان شهد استقرارا في سعر صرفه عند ١١١٧ دينارا للدولار الواحد وتراجع الى ١١٢٤ دينارا

بحسب مزاد بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي ماحدث انعكاسا سريعا على بعض اسعار السلع والبضائع في السوق المحلية.

وعزا مستشار البنك المركزي العراقي د. مظهر محمد صالح تراجع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي الى إجراءات إحترازية وتدقيقية لجأ اليها البنك المركزي مؤخرا ولدت إشارات سالبة في سوق الصرف المركزي الذي يمثله مزاد العملة الاجنبية اليومي.

وقال صالح في اتصال هاتفي مع المدى : ان تصريحات لمسؤولين حكوميين أتهمت البنك المركزي بتهريب الاموال خارج العراق جعلت البنك يعكف على اعتماد آليات تدقيقية واسعة وشديدة على الحوالات والمعاملات الخارجية سعيا للتأكد من وجود حالات التهريب التي أثارها المسؤولون بر غم قناعتنا من عدم وجودها.

وكان وزير التخطيط والتعاون الانمائي د. على بابان قد صرح في وقت سابق واصفا المزاد اليومي للعملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي انه مرتع لتهريب الاموال خارج العراق في اشارة لانتشار ظاهرة غسيل الاموال.

ولفت مستشار البنك المركزي الى ان هذه التصريحات ولدت إشارات سالبة خلقت نوعا من التوجس لدى المتعاملين داخل المزاد مارفع سعر صرف العملات الاجنبية بنسبة ٥٪ عن الاسبوع الماضي.

وانتقد صالح تلك التصريحات مشيرا الى ان حملة واسعة ومنظمة يشنها حاليا مسؤولون حكوميون وبرلمانيون ومستشارون ضد السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والتي خلقت نوعا من استقرارية سعر صرف الدينار تجاه العملات الاجنبية خلال الاربع سنوات الماضية.

ونفى صالح ان يكون المزاد اليومي ساحة لتهريب العملة مؤكدا انه سوق الصرف المركزي الذي يمول القطاع الخاص احتياجاته من العملة الاجنبية في تعاملاته التجارية مشيرا الى ان نتائج حركة التعامل في هذا المزاد أفضت الى استقرارية في سعر الصرف فضلا عن ارتفاع في موجودات الاحتياطات الدولية.

وتوقع ان يعود سعر الصرف الى سابق عهده خلال جلسات المزاد للاسبوع الحالي التي تنطلق اليوم الاحد مؤكدا ان هذا الارتفاع حدثا طارئا واجراءا تحسبيا من قبل البنك المركزي ولدته تصريحات لمسؤولين حكوميين وبرلمانيين لم يكن لها وجود على ارض الواقع بحسب صالح لافتا الرأي العام الى النتائج المتحققة من السياسة النقدية الحالية.

الى ذلك اكد البنك المركزي العراقي استمراره بيع الدولار الامريكي داخل المزاد اليومي العلني نافيا ماشيع عن توقفه عن البيع.

وذكر بيان للمركزي انه سيستمر في بيع الدولار على وفق سعر صرف يبلغ ١١١٧ دينارا للدولار الواحد مبينا ان جلسات المزاد اليومي لبيع العملة الاجنبية ستواصل اعمالها بشكل طبيعي اعتبارا من اليوم الاحد.

من جانبهم أرجع خبراء اقتصاديون ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي الى النشاط الملحوظ في سوق العراق للاوراق المالية.

واوضحوا في تصريحات صحفية لبعض وكالات الانباء ان الارتفاع الملحوظ يعود الى حركة البورصة والنشاط الاستثماري الجاري في البلد متوقعين عودة سعر الصرف الى حالته الطبيعية التي استقر عليها خلال الشهرين الماضيين مطالبين البنك المركزي في الوقت ذاته الى ضخ الدولار الامريكي في مزاد العملة الاجنبي.

د. برهم صالح: الأمن والفساد يعرقلان تدفق الاستثمارات للعراق

المدى / وكالات

اعتبر د. برهم صالح، نائب رئيس الوزراء أن العراقيين يجازفون بمستقبلهم إن لم يواجهوا المشاكل السياسية الجدية التي تعترضهم.

وحض أطراف اللعبة السياسية على تجاوز الخلافات، مبدياً في الوقت عينه تفاؤلا حذراً بمستقبل العراق نظراً لتحسن الأوضاع في الوقت الحالي مقارنة بما كانت عليه قبل عامين. وتعهد صالح بحسب (السي ان ان) بأن تعمل حكومته على فتح فرص الإستثمار الحر بمختلف القطاعات، مشدداً على أن بلاده تمر حالياً بمرحلة انتقالية تسير خلالها نحو الاقتصاد الحر، وحدد الأمن والفساد والبيروقراطية على أنها العوائق الأساسية بوجه تدفق الإستثمارات.

وقال صالح: "قبل سنوات كنا تحت حكم نظام اقتصادي مركزي يسيطر على كل المرافق. كما عانينا العقوبات التي أضرت كثيراً بالاقتصاد. ونحن نحاول الخروج من هذا الإطار إلى الاقتصاد الحر، وهذا لا يمكن القيام به بين ليلة وضحاها، خاصة وأننا ورثنا بيروقراطية كبيرة." وبشأن حالة الفساد المستشري في اجهزة الدولة بين صالح: "ان الفساد هو أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد والاستثمار بعد الأمن، ويجب أن يدرك المستثمرون أنهم يتمتعون بحماية القانون."

وأوضح : "أهم ما يحدث هنا هو أننا نقر بالمشكلة ولا ننكرها، وهناك إصرار متزايد من كبار المسؤولين على معالجة الأمر، وكذلك من قبل الرأي العام، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد يُطلب من المسؤولين الكشف عن ممتلكاتهم ومدخولاتهم، والقضاء على الفساد هو مشروع مستمر لأن هناك إرثا من البيروقراطية، كما أن حكم القانون ليس بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، لكننا نتقدم على الطريق الصحيح."

واعتبر صالح أن إحدى أهم مشاكل القطاع النفطي العراقي تمثلت في سيطرة بعض الطروحات ذات الاتجاه المحافظ على الملف، خاصة لجهة من كان يطالب بعودة سيطرة الدولة على القطاع.

واكد صالح فشل هذه الطروحات لافتا الى ان العراقيين يطلبون بشكل متزايد الاستعانة باستثمارات الشركات الأجنبية والخبرات الدولية لإعادة قدرات العراق النفطية إلى مستوياتها السابقة.

مجموعة سياحية تايوانية تستطلع مناطق آثارية في بغداد

بغداد / المدى

استطلعت مجموعة سياحية من دولة تايوان مناطق اثاية في بغداد والمحافظات الجنوبية في جولة تعد الاولى من نوعها بعد عام ٢٠٠٣.

وقال الناطق باسم وزارة الدولة للسياحة والاثار عبد الزهرة الطالقاني في تصريحات صحفية مؤخرا ان شركة سياحة بريطانية تقوم بين مدة وأخرى بتنظيم جولات سياحية الى العراق، اذ قامت خلال الاشهر الماضية بتنظيم جولة مماثلة لثمانية سائحين أوروبيين شملت مناطق عدة في جنوب البلاد ووسطها.

واضاف الطالقاني ان هذه المجموعة من ديانة غير مسلمة، كانت قد زارت المدينة المقدسة في الكاظمية في مستهل جولتها التي شملت مدينة بغداد، واطلعت خلالها على أهم الشواخص الحضارية التي تمتاز بها العاصمة، من بينها المدرسة المستنصرية وساحة الاحتفالات (قوس النصر سابقا)، اضافة الى المتحف الوطني العراقي

.وأشار الى ان الوفد السياحي قام بزيارة المدينة الاثرية في بابل ومنها توجه الى مدينة كربلاء، واطلع على العتبات المقدسة ومدينة الاخيضر الاثرية، فضلا عن زيارة منطقة الكفل ومدينة الكوفة الاثرية.

وبين ان جدول زيارة الوفد يضم أيضا مدينة النجف ومن ثم السماوة والمنطقة الاثرية في الوركاء ومن ثم الناصرية ومدينة أور الاثرية، ثم أخيرا زيارة الى الاهوار في المحافظات الجنوبية.ونقل الطالقاني عن الدليل السياحي الذي يرافق الوفد ان انطباعا جيدا تولد لدى السياح ازاء الاوضاع العامة في العراق، مشيرا الى ان هناك وفودا سياحية أخرى ستقوم بجولات مماثلة تباعا خلال الايام المقبلة

جابر خليفة: اقتراض الحكومة من الاحتياطي النقدي سيؤدي الى انخفاض قيمة الدينار

بغداد / المدى

اكد النائب جابر خليفة جابر ان اقتراض الحكومة من ارصدة البنك المركزي سيؤدي الى انخفاض قيمة الدينار العراقي وضعف قدرته الشرائية.

وقال جابر:" ان هذا سيؤثر سلبا على الموظف العراقي لان هذه العملية تعتبرعملية سحب غير مباشرة لراتبه".

واضاف خليفة:"ان الحل الافضل للحكومة من اجل الحصول على الاموال اللازمة لسد احتياجاتها هو بزيادة انتاج النفط وليس بالاقتراض من خزين البنك المركزي".

وعزا خليفة مايمر به البلد حاليا والحكومة الى السياسات الخاطئة لوزارة النفط.

يذكر ان الحكومة طلبت الاقتراض من البنك المركزي العراقي الذي رفض بدوره عملية الاقراض.

شركة دولية تستثمر فندقاً في كربلاء

بغداد / المدى

اعلنت شركة "سفير الدولية لإدارة الفنادق" من دبي اليوم عن خطة لادارة ثلاثة فنادق فخمة جديدة في المنطقة اولها في مدينة كربلاء.

وقالت الشركة ان الفندق الذي تديره في كربلاء هذا العام هو فندق سفير هدى الوالي الذي يتميز بالمزج ما بين فن العمارة الحديثة والاهمية الدينية، ويشتمل على ٣٤٠ غرفة فخمة، وعشرة اجنحة، اضافةً لمطعمين عالميين.

مما يذكر ان هذه الشركة تدير العديد من الفنادق الفاخرة المنتشرة في انحاء المنطقة، والتي يزيد عددها عن ١٧ فندقاً توفر ثلاثة آلاف غرفة.

اقتصادي : دخول استثمارات جديدة في عمل البورصة سبب الارتفاع الاخير في قيمة الدولار

بغداد / وكالات

راى خبير اقتصادي ان الارتفاع في قيمة الدولار ازاء الدينار في الفترة الاخيرة سببه التوسع في عمل البورصة العراقية ودخول استثمارات جديدة فيها.

وقال الدكتور نبيل السعيدي التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان الارتفاع والانخفاض في قيمة العملة الاجنبية مقابل الدولار مرهون في اغلب الاحيان بقاعدة العرض والطلب وقد تؤدي الاوضاع العامة المرتبكة التي تعيشها البلاد الى خفض العملة المحلية.

واضاف لقد ادى التطور الاخير في عمل سوق العراق من خلال المباشرة بمشروع التداول الالكتروني والعمل بنظام الايداع الجديد الى دفع المستثمرين الاجانب الى شراء وبيع الاسهم بقوة. منوها الى ان ذلك بمجمله ادى الى سحب فوق العادة للدولار من السوق.

وفنّد السعيدي التوقعات حول عودة التضخم الاقتصادي في حال ارتفاع قيمة الدولار. مشيرا الى ان زيادة الطلب لاعلاقة لها بارتفاع نسب التضخم.

وذكر ان قيمة الدولار استقرت على ماهو عليه نهاية ٢٠٠٦ وقد اثبتت السياسة النقدية نجاحها خلال السنوات الاخيرة وادت بالتدريج الى خفض قيمة الدولار ، وبالرغم من الاستقرار في القيمة فان نسب التضخم استمرت الى منتصف نهاية ٢٠٠٧.

تجدر الاشارة الى ان البنك المركزي العراق اصدر بيانا اكد فيه عدم وجود نية لديه بتغيير آلية تحديد سعر صرف جديد للدولار. موضحا استمراره ببيع الدولار للمصارف العراقية (حوالات ونقد) لتغطية استيرادات القطاع الخاص.

الملتقى العراقي الاقتصادي قدم معلومات عن طبيعة الاستثمارات المهمة

المدى / وكالات

اختتم الملتقى العراقي الاقتصادي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان واستمر لثلاثة أيام بمشاركة العديد من الشركات الأجنبية والعربية والمحلية. ثوقال مسؤول غرفة التجارة العراقية الأميركية فرع بغداد ماجد ميشيل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الملتقى العراقي الاقتصادي الرابع قدم خلال الأيام الماضية معلومات كثيرة ومهمة للمستثمرين العراقيين في الخارج وللشركات الأجنبية التي ترغب بالاستثمار في العراق". وأضاف إن "اغلب الشركات استطاعت ومن خلال تبادل وجهات النظر بأن تجد لنفسها الفرص المناسبة للتعاون والاتفاق مع شركات أخرى لتنفيذ مشاريع مهمة في البلاد". من جانبها أكدت مديرة معارض غرفة التجارة العراقية الأميركية إن "الملتقى انتهى بعقد وتوقيع ستة اتفاقيات بين شركات محلية وأجنبية". وقالت "نحن نسعى من خلال هذا الملتقى إلى تعريف أصحاب الشركات والمصانع على بعضهم البعض ونحن نعمل إلى تحقيق ذلك".

وأعربت مديرة المعارض "عن سعادتها لإبرام اتفاقيات ومذكرات تعاون بين الشركات الحاضرة من اجل الاستثمار داخل العراق".

وأكد مصطفى احمد مساعد مدير مكتب عقود تجهيزات الجيش الأميركي في بغداد إن "مكتب عقود تجهيزات الجيش الأميركي بيّن للحاضرين من خلال الملتقى أهمية مشاركة الشركات في توفير تجهيزات الجيش الأميركي وإعطائهم خارطة للعمل والتواصل مع المكتب".

وأضاف إن "مكتب عقود تجهيزات الجيش الأميركي يسعى إلى تشجيع المستثمرين العراقيين للعمل داخل العراق وان المكتب يعطي أولوية للشركات المحلية الموجودة داخل البلد".

وينظم هذا الملتقى بدورته الرابعة من قبل غرفة التجارة العراقية الأميركية في العاصمة الأردنية عمان حيث تسعى غرفة التجارة العراقية الأميركية إلى نقل الخبرات والعمل على تسهيل الاتصال بالقطاعين التجاري والصناعي بين العراق ودول العالم كافة.

يذكر إن غرفة التجارة العراقية الأميركية كانت قد تأسست عام ٢٠٠٣ في الولايات المتحدة الأميركية.

شركات أوكرانية في البصرة

البصرة / المدى

أبدت عدد من الشركات الاوكرانية رغبتها لدخول الأسواق العراقية عبر بوابة الاستثمار في البصرة.

وقال رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين في البصرة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/ واع) أن " المؤتمر الذي عقد بناء على دعوة من اتحاد رجال الأعمال في البصرة يأتي لوضع آلية حول طبيعة الاستثمار في المدينة ورسم صورة واضحة المعالم أمام ممثلي الشركات الأوكرانية بصدد خارطة الإستثمار في البصرة".

وأضاف " شارك في المؤتمر عدد من أعضاء مجلس المحافظة وقائد عمليات البصرة وجمع من أصحاب الشركات المحلية ورجال الأعمال والمصارف الاستثمارية، ممثلي سبعة شركات أوكرانية".

وبين ان الشركات الأوكرانية لديها رغبة حقيقية للاستثمار في البصرة من خلال إقامة مشاريع صناعية".

مشيرا الى ان احدى الشركات الأوكرانية أبدت استعدادها لإقامة معمل للاثيلين في المدينة بالتنسيق والتعاون مع شركاء محليين".

واشار الى ان "الشركات التي تتواجد في البصرة اليوم بناء على دعوة اتحاد رجال الأعمال في المحافظة، مختصة بمجالات الصناعات الثقيلة والطاقة الكهربائية والصناعة الاستهلاكية".

المالية تنفي ايقاف منح العلاوات لموظفي الدولة

بغداد / المدى

نفى مصدر مسؤول في وزارة المالية ما تردد من انباء عن قيام الوزارة بأيقاف منح العلاوات السنوية لموظفي الدولة.

واوضح المصدر:" ان الوزارة ماتزال مستمرة في منح العلاوات السنوية لموظفي الدولة وفقا للسلم الوظيفي والشهادة ومدة الخدمة ".

واشار الى :" ان نسبة العلاوة تمنح بنفس الدرجة الوظيفية التي استقرعندها الراتب الوظيفي. وان مبلغ العلاوة يتضاعف سنويا. كما انها ستوزع على جميع الموظفين مع الاخذ بنظرالاعتبار الدرجة الوظيفية والشهادة والخدمة التي يتحدد وفقها اعلى مستوى للعلاوات السنوية".